

Financial inclusion in Algeria - reality and challenges

معمرى نارجس^{1*}، أوكيل حميدة²

MAMMERI Nerjes, OUKIL Hamida

¹ جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-، الجزائر، n.mameri@univ-bouira.dz

² جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-، الجزائر، h.oukil@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/10/15

تاريخ الاستلام: 2019/09/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة كل من تعريف الشمول المالي، ركائزه وأهميته إلى جانب أهم أهدافه ومؤشراته، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات الجزئية له في الجزائر. وقد توصلنا إلى أن معدلات الشمول المالي المسجلة في الجزائر مقبولة إلى حد ما ولكنها دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بنظيرتها للدول المتقدمة، غياب التثقيف المالي، كما أن هناك مجموعة من المعوقات تواجه الجزائر في تجسيدها للشمول المالي. كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الحسابات البنكية، الادخار، الاقتراض. تصنيفات JEL: E51، G21.

ABSTRACT:

This study aims to shed light on the reality and challenges of financial inclusion in Algeria, by studying each of the definition of financial inclusion, its pillars and importance, as well as its most important goals and indicators, in addition to analyzing its partial indicators in Algeria.

We have concluded that the rates of financial inclusion registered in Algeria are acceptable to some extent, but they are below the required level when compared to its counterpart in developed countries, the absence of financial education, and there is a set of obstacles that Algeria faces in embodying financial inclusion.

Keywords:, Financial inclusion, Bank Accounts, Savings, Borrowing.

Jel Classification Codes: E51, G21.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعد الشمول المالى من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث بات واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية بموضوع الشمول المالى في وقت يتهمياً المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وثمة عوامل مادية، اقتصادية، تنظيمية وثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية، والمحرمون منها، ومن شأن استخدام التكنولوجيا الجديدة والنماذج التجارية المبتكرة التي تساعد في تخطي الحواجز التي تمنع الحصول على الخدمات المالية أن سهم في تحسين عملية الشمول المالى. ورغم جهود دول العالم فيما يخص زيادة الشمول المالى إلا أن الإحصاءات المتوفرة لسنة 2017 للبنك الدولي تشير أن عشرات الحكومات عملت على تطبيق سياسات لتوسيع نطاق الشمول المالى من أجل تحقيق الاستقرار المالى كأحد أهم متطلباته. وقد كشفت البيانات الجديدة لهذا المؤشر أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات تبلغ حالياً 69% على مستوى العالم. وقد عكست بيانات المؤشر العالمي للشمول المالى لسنة 2017 استمرار التطور في هذا الشأن.

غير أنه لا يزال أكثر من نصف البالغين في العالم بعيدين عن الخدمات المالية، وكذا التطور الكبير الذي عرفته التكنولوجيا في مجال الاتصال والرقمنة. ونجد أن أكبر نسبة تتمركز في البلدان الفقيرة في العالم، وتعتبر الدول العربية وعلى رأسها الجزائر ضمن هذه المجموعة، حيث تعاني الجزائر من ضعف وعجز كبير في استفادة مجتمعها من الخدمات التي يقدمها النظام المالى والمصرفي.

1.2. إشكالية الدراسة :

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

هل استطاعت الجزائر تحقيق الشمول المالى من خلال تطبيقها للمؤشرات الجزئية؟

1.3. فرضيات الدراسة :

تتلخص الفرضيات التي نحاول اختبارها فيما يلي:

يعكس الشمول المالى مدى إمكانية المؤسسات المالية فقط على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات بنكية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة.

لاقي مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية الجزائرية.

4.1. أهداف البحث

تكمن أهداف الدراسة في تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته وأهدافه بالإضافة إلى التعرف على مستويات تطبيق الشمول المالي في الجزائر وإلى أهم تحديات التي تعيق تحقيقه.

5.1. المنهج المتبع:

اقتضت طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة فقد تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي في جمع المعلومات المتعلقة بالشمول المالي؛

المنهج التحليلي فقد استعملناه في تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات؛

منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي باختيار الجزائر كتجربة للقيام بالدراسة الميدانية.

2. الإطار النظري للشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة ليشون وثربرت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات البنكية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات البنكية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب عوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. (عبد الله، 2016، ص 15)

1.2 تعريف الشمول المالي

لاقي مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية ومن قبل المختصين

الماليين على حد سواء، مما أدى ظهور عدة مفاهيم له تصب في مجملها في إطار واحد.

أ. يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم -المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين- وتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة". (البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، 2019)

ب. كما عرفت كل من منظمة OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي AFI الشمول المالي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (رشيد، 2018، ص 93)

ت. أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً". (صندوق النقد الدولي، 2015، ص 2)

ث. وكتعريف شامل للشمول المالي: "هو الحصول على الخدمات البنكية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات ذات الدخل المنخفض وبتكاليف معقولة".

2.2. الركائز الأساسية للشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز والتي نلخصها فيما يلي: (رشيد، 2018، ص 95)

1.2.2. دعم البنية التحتية المالية: إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية ويتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي:

- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛

- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والبنوك الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛

- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الانتمانية للأفراد والمؤسسات الصغيرة.
2.2.2. الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية، تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة؛

3.2.2. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي احتياجات كافة المجتمع: لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة من خلال تحقيق متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة؛

4.2.2. التثقيف المالي: ويكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.
3.2. أهمية تعزيز الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية:

1.3.2. المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ستساهم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بما يتماشى مع خطة

تحفيز النمو الاقصادى؁ بحىث ستنعكس الأثار الإيجابية للمساواة والمستوى المعيشى الأفضل ضمن هذه الإستراتيجية ضمن العديد من المحاور منها:

- حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقييدا ماليا؁ بشكل يساهم فى خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوى الدخل المحدود ونسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل؛

- تعزيز المساواة بين الجنسين وذلك بتقليص الفجوة بين تمويلها بما يساهم إيجابا بتحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال فى المجتمع؛

- وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق فى الدولة؁ بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابا فى تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية فى جميع أنحاء الدولة. (البنك المركزى الأردنى؁ ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالى؁ 2019)

2.3.2. تعزيز استقرار النظام المالى: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكد فى تعزيز استقرار؁ وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالى الرسمى سيوزع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تحقيق مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات؁ كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام الاقصادى للدول؁ حيث أظهرت دراسة للبنك الدولى أن الدول ذات مستويات الشمول المالى الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية؛

3.3.2. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة فى بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالى ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة؁ والاستثمار فى التعليم؁ بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية؛

4.3.2. أتمتة النظام المالى: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية فى مجال الاتصالات والإلكترونيات التى يشهدها العالم خلال القرن 21؁ إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل؁ المستقبل

والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي. (معهد الدراسات المصرفية، 2016، ص 2).

4.2. أهداف الشمول المالي :

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وتتمثل أهداف التمويل المالي فيما يلي: (عجور، 2017، ص 20)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
 - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
 - تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
 - تمكين المؤسسات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛
 - خفض مستويات الفقر وتحقيق الوفاء والرفاه الاجتماعي.
- #### 5.2 مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية

اتفق قادة مجموعة العشرين G20 مع توصية الرابطة العالمية (Global GPI Partnership For Financial Inclusion) من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تناولت قياس 3 أبعاد رئيسية وهي: (أبودية، 2016، ص 33)

1.5.2. الحصول على الخدمات المالية: ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق

المحتملة لفتح واستخدام حساب بنكي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات البنكية؁ يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع؛
- حسابات النفوذ الالكترونية؛
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2.5.2. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي؁ من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب انتمان منتظم؛
- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- نسبة المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3.5.2. جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة، قياس، مقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:

- القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض؛
- الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية. ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة؛
- الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية؛
- حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتهم ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة؛
- التثقيف المالي: وقياس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛

- المديونية أو السلوك المالي: وهي سمة هامة للتعيل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة؛
- العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

3. الشمول المالي في الجزائر من خلال استظهار أهم المؤشرات الجزئية:

يتميز الشمول المالي في الدول العربية ومن بينها الجزائر بالضعف باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، فالأمر يختلف من حيث انتشار الخدمات البنكية، ووفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المناطق العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي. إن البنك الدولي يعتمد في قياس الشمول المالي في الدول على عدة مؤشرات، لذا في هذه الدراسة سنقوم بتحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر.

1.3. استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:

إن مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية يركز على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حسابات في المؤسسات الرسمية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 01: "ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة"

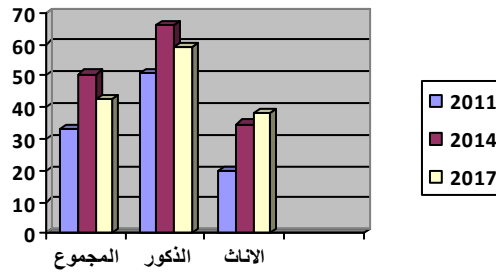
السنوات	المجموع			الذكور			الإناث		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة (%)	33.3	50.5	42.8	51	66	59	20	38	29

Source: - World Bank Group, The Global Findex Database 2017.

-World Bank Group, The little Data Book On Financial inclusion 2012, 2015, 2018.

يبين الرسم البياني التالي نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة.

الشكل 01: "نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية"



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات الجدول 01.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات الثلاث، حيث سجل ارتفاعا محسوسا من 33.3% سنة 2011 إلى 50.5% سنة 2014 وسرعان ما تراجع إلى 42.8% سنة 2017. كما نلاحظ أيضا ارتفاع معدل الشمول المالي لدى الذكور على حساب النساء خلال السنوات الثلاث، وهذا ما يعكس الوعي المالي بين الذكور والنساء. تشكل الفئات الشبانية نسبة عالية لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات البنكية، إن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة، غير أن في الجزائر لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل سن 25 سنة، إضافة إلى أن الشباب دون سن 18 سنة لا يمكنهم فتح حساب بنكي خاص بهم.

الجدول 02: "ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة"

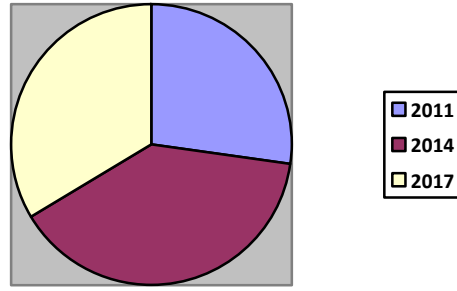
المجموع			
2017	2014	2011	السنة
49	57	39.7	النسبة (%)

Source: - World Bank Group, The Global Findex Database 2017.

-World Bank Group, The little Data Book On Financial inclusion 2012, 2015, 2018.

يوضح الرسم البياني التالي نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة.

الشكل 02: "نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية"



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات الجدول 02.

يبين الجدول أعلاه أن ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الجزائر بشكل ملحوظ عندما يحسب كنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة.

12.3 إيدخارفي المؤسسات المالية الرسمية

إن الادخارفي المؤسسات المالية الرسمية يقيس نسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخارخلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول 03: "الادخارفي المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة"

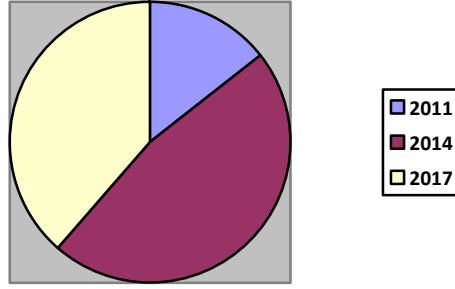
المجموع			
2017	2014	2011	السنة
11.4	13.8	4.3	النسبة (%)

Source: - World Bank Group, The Global Findex Database 2017.

- World Bank Group, The little Data Book On Financial inclusion 2012, 2015, 2018.

يبين الرسم البياني التالي نسبة الادخارفي المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

الشكل 03: "نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية"



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات الجدول 03.

يتضح من خلال الجدول أن قيمة المؤشر شهد ارتفاعا ملحوظا، حيث واصل الارتفاع إلى 13.8% سنة 2014 في حين تراجع سنة 2017 لتتخفض النسبة إلى 11.4% وهذا راجع إلى توجيه الأفراد لجزء إضافي لدخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار والضرائب نظرا لانخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات.

3.3. الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

إن الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية يقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول 04: "نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فوق سن 15 سنة"

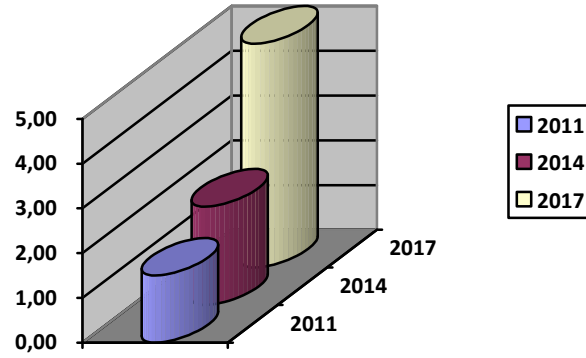
المجموع			
2017	2014	2011	السنة
05	2.2	01.5	النسبة (%)

Source: - World Bank Group, The Global Findex Database 2017.

- World Bank Group, The little Data Book On Financial inclusion 2012, 2015, 2018.

يمثل الرسم البياني التالي نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فوق سن 15 سنة.

الشكل 04: "نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية"



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات الجدول 04.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا، حيث سجل أكبر قيمة للمؤشر سنة 2017 وذلك بنسبة 05% إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة وهذا ما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية وهذا راجع تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع.

4. معوقات تطور الشمول المالي في الجزائر:

يمكننا حصر أسباب ضعف معدلات الشمول في الجزائر في النقاط التالية:

- البنية التحتية المالية الضعيفة، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، عددها، جودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى ببطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة؛
- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد؛
- ضعف مستوى التثقيف المالي، وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية؛

— هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية:

— ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي. إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات. ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

5. خاتمة:

يوفر الشمول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات، المدخرات، المدفوعات، التأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة، كما يعكس الشمول المالي مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات بنكية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة. فمنذ سنة 2010 قامت عدة دول بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيئت السياسات التنظيمية ذلك، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات البنكية والمالية، وقد ساعد في ذلك التطور التكنولوجي الصارخ خاصة في السنوات القليلة الماضية، مما عمل على انتشار التكنولوجيا المالية الرقمية، والتي أدت إلى توسيع نطاق تبادل الخدمات المالية في كل مكان، وبين كل أنواع المؤسسات والشركات الكبيرة أو الصغيرة ورجال الأعمال والتجار وحتى الأفراد العاديين. إلا أن في الجزائر مازالت بعيدة نوعا عن تحقيق مستويات شمول مالي معتبرة وذلك نتيجة جملة من المعوقات المشتركة بين السلطات الرسمية والأفراد.

النتائج :

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى بعض النتائج يمكننا ذكرها فيما يلي:

- لا يمكن الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على المؤشرات الجزئية فقط، بل يجب احتساب مؤشر مركب يمكن من الحصول على صورة شاملة ومتسقة للشمول

- المالي. من ميزات هذا المؤشر التحديد الإحصائي لمساهمة كل بعد من أبعاد الشمول المالي في المؤشر المركب؛
- غياب المنافسة بين المؤسسات المالية الجزائرية تدخل في جانب التقليد للخدمات البنكية نتيجة سيطرة البنوك العمومية على الساحة المصرفية؛
 - تعتبر معدلات الشمول المالي المسجلة في الجزائر مقبولة إلى حد ما ولكنها دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بنظيرتها للدول المتقدمة؛
 - غياب التثقيف المالي حيث أن مستويات الثقافة المالية للبالغين متواضعة وقد بلغت في الجزائر نسبة 33% فقط؛
 - هناك مجموعة من المعوقات تواجه الجزائر في تجسيدها للشمول المالي، لذا لابد من معرفة هذه المعوقات بدقة وتذليلها للمضي قدما من أجل تحقيق الشمول المالي.

اقتراحات

- عقد ندوات ومؤتمرات دولية بصفة دورية للاستفادة من تجارب في دول العالم والاستفادة من خبراتها؛
- إعداد دورات تكوينية للإطارات في البنوك للإمام بالجانب النظري على الأقل للنظام المصرفي والابتكارات المالية؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الشمول المالي وتنسيق مع الهيئات الإقليمية والدولية التي لها اهتمام بتطوير الشمول المالي للاستفادة من مجهوداتها في هذا المجال؛
- توفير بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>
- <https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.PDF> تاريخ الإطلاع: 2019/07/13

- البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
- البنك المركزي الأردني، ملخص الإستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
- تاريخ الإطلاع: 2019/07/13.
- حسين محمد بدر عجزور، ياسر عبد طه الشرفا، (2017)، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة-، مذكرة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.
- سمير عبد الله، (2016)، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية، فلسطين.
- صندوق النقد الدولي، (2015)، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي.
- ماجد محمود محمد أبودية، (2016)، دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مذكرة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، (2018)، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر.
- معهد الدراسات المصرفية، (2016)، الشمول المالي، إضاءات مالية ومصرفية، العدد 07، الكويت.

7. ملحق:

الملحق 01: "ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي"

ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين لهم في حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	
1	2	3	الإمارات العربية المتحدة
2	1	1	البحرين
3	3	4	الكويت
4	5	6	المملكة العربية السعودية
5	6	13	الجزائر
6	4	2	لبنان
7	8	7	تونس
8	12	5	الأردن
9	10	10	دولة فلسطين
10	7	8	موريتانيا
11	9	11	السودان
12	11	9	مصر
13	13	12	العراق
14	14	14	اليمن